

## تلاميذ إعدادية بني إفراسن بتازة يحتجون على أوضاع المؤسسة المزرية

اعتصم تلاميذ إعدادية بني إفراسن في إقليم تازة الثلاثاء الماضي، بمقر القيادة والجماعة احتجاجا على تدهور الوضع التعليمي بالمنطقة الذي كان سببا رئيسيا في خروجهم في مسيرة حاشدة جابت أهم شوارع وأزقة المدينة. ولم يكتفوا بذلك بل عمدوا إلى تكسير زجاج نوافذ حجرات الإعدادية ومقر الجماعة والقيادة، كرد فعل منهم على عدم إيلاء مطالبهم الاهتمام اللازم من قبل الدوائر المسؤولة. وعلم من مصادر مطلعة أن لجنة نيابية زارت الإعدادية مباشرة بعد تنفيذ التلاميذ وبعض الإباء والأطر التعليمية لهذا الشكل الاحتجاجي الذي رفعوا خلاله شعارات تطالب بإيلاء مشاكل المؤسسة الاهتمام اللازم خاصة المتعلق منها بالخصوص المهول في الأطر التعليمية في بعض الشعب. وطالبوا ببناء أقسام إضافية لاستيعاب العدد المهم من التلاميذ الوافدين على المؤسسة كل موسم دراسي.

وتحدثت عن اختناق تعرفه المؤسسة التي يصل عدد التلاميذ في بعض أقسامها 60 تلميذا، ما يستحيل معه الاستفادة والإفادة وتقديم الدروس بشكل طبيعي، وأشارت إلى أن الإعدادية لم تربط بعد بالماء الصالح للشرب وتعرف «بخصوصا كبيرا في التجهيزات الضرورية والطاولات إذ يضطر ثلاثة تلاميذ إلى الجلوس على طاولة واحدة مع اندمام المراجع والكتب بالخزانة المخصصة للإعارة».

حميد الأبيض (فاس)



## تحت المجهر

عبد الله نهاري

anahari@assabah.press.ma

### المحتالون

يطرح تنامي ظاهرة تغيب الأساتذة لأسباب واهية، وخاصة في الوسط القروي، العديد من التساؤلات، سواء لدى الأسر أو لدى المتابعين للشان التربوي. إذ يعتبرون أن عدم حضور المدرسين إلى المؤسسة التعليمية، خلال فترات متتالية، يعد نوعا من الاستخفاف بمستقبل التلاميذ، ويثقل المسؤولية الملقاة على عاتق المربين.

وإذا كان من حق كل أساتذة أن يستفيد من رخصة مرضية، إذا كان فعلا يعاني اعتلالا صحيا، فمن حق التلميذ أيضا أن ينال حظه من التعلم غير منقوص. وعلى الوزارة، وخلال مصالحها الخارجية، أن تتدبر أمر الغيابات المتكررة لأساتذة غير منضبطين، لا يطبقون البقاء داخل الفصل، ولكن بالمقابل لا يتنازلون عن رواتبهم الشهرية...

لقد نظم المشرع مسألة الاستفادة من الرخص المرضية بشكل واضح وصريح، من خلال المذكرة 19 الشهرية، غير أن أصحاب بعض النفوس المرضية، من مديريين ورؤساء مصالح نيابية، ممن يفضلون الصيد في الماء العكر، يتغاضون عن ممارسات بعض الأساتذة الذين يدلون بشهادات طبية، رغم أنهم بصحة جيدة، إما لوجود مصالح مشتركة، أو بسبب الخوف من كشف ممارساتهم اللقانونية في تفسير وتدبير مصالحهم.

لقد كشف العديد من المسؤولين عن الشأن التربوي إقليميا أن بعض الموظفين يستفيدون من رخص مرضية طويلة الأمد (قد تصل إلى حدود خمس سنوات)، مع أنهم يمارسون مهنة التدريس في مؤسسات خاصة أمام مرأى ومسمع الجميع. بل إن بعض الموظفين «المرضى» يدلون بشهادات طبية لا تحمل تواريخ الإصدار، ما يجعلهم قادرين على استعمالها في كل لحظة وحين، وهذا ما يطرح إشكالية نزاهة بعض الأطباء المتورطين في مثل هذه العمليات المشبوهة.

أما الطامة الكبرى، فهي وجود أساتذة وموظفين خارج أرض الوطن، ويستفيدون من رخص مرضية، إما متوسطة أو طويلة الأمد، يتكلف ذوهم بتجديدها كلما اقتضى الأمر، ويستفيدون بالمقابل من رواتبهم كاملة دون حسيب أو رقيب.

لقد وصلت الأمور إلى حدود لم تعد تقبل الهدنة، وأن الأوان لشن حرب على هذه الظاهرة التي تسيء إلى سمعة الأستاذ، وتضرب مصداقية التعليم العمومي في الصميم. لذلك وجب الضرب على أيدي كل المتلاعبين بالمفاتيح الصحية للأساتذة في سبيل إرجاع الهيبة إلى المدرسة الوطنية، إذا كنا فعلا نريد تحقيق «حلم» الحق في التعلم لكل طفل مغربي.

24.78  
انتقل عدد المستفيدين من برنامج محاربة الأمية على مستوى أكاديمية مكناس من 44.689 مستفيدا سنة 2003-2004 إلى 55.566 موسم 2006-2007 أي بزيادة 24.78 في المائة، وهذا في ما يتعلق ببرنامج القطاعات الحكومية والجمعيات والمقاولات وكذا البرنامج العام، أما في مجال التربية غير النظامية، فقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين 19.038 طفلا وطفلة من بينهم 3620 في إطار برنامج الفرصة الثانية و15.418 في إطار الحد من الانقطاع المدرسي.

وبخصوص الموسم الدراسي الحالي 2007-2008، فمن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية 73.528 مستفيدا، كما سيبلغ عدد المستفيدين في إطار برامج التربية غير النظامية 19.343 مستفيدا، موزعين بين برنامج الفرصة الثانية (3431 مستفيدا)، وبرنامج الحد من الانقطاع المدرسي (12.428 مستفيدا)، وبرنامج التعليم الأولي الجماعي (3484 مستفيدا).

عبد العالي توجدي (مكناس)

## محميون وأشباح تحت غطاء الرخص

مدرسون "مرضى" يعيشون خارج أرض الوطن والمطلوب إجراءات زجرية لمحاربة الظاهرة



(عبد المجيد بزويات)

رغم أن المذكرة 19 اعتبرت كل ما سبقها من مذكرات لاغية بما في ذلك المذكرة رقم 13 الصادرة بتاريخ 1 فبراير 1996 حول رخص المرض ومسطرة الاستفادة منها، فإن التحايل على المسطرة بقي متواصلا بشكل يطرح أسئلة كبرى حول المسؤول عن هذا الوضع، خاصة أن بعض الموظفين في قطاع التعليم إما أنهم يعيشون على أرض المغرب لكن كراسيهم ظلت فارغة في المدرسة، يتقاضون الرواتب من خزينة الدولة ليتحولوا بذلك إلى ما يشبه المحميين، أو أنهم يعيشون بالديار الأوربية ويتقاضون رواتب مغربية وهم بذلك يدخلون في عداد الموظفين الأشباح.

في هذا السياق، يرى الباحث التربوي المكي ناشيد أن هيئة الإدارة التربوية بالمؤسسات التعليمية على وجه التحديد، تعاني في معظمها، نقصا واضحا في فهم واستيعاب مرامي النصوص المؤطرة للرخص والغياب، من مراسيم ومناشير ومذكرات خصوصا المذكرة رقم 19 المؤرخة في 17 مارس 2004، والتي تهتم المديرين بالدرجة الأولى، وهذه القوانين تشكل في مجموعها ترسانة هامة، لا بد من الاطلاع عليها، وإدراك مقاصدها ومراميتها من طرف مختلف الموظفين كل في مجال اختصاصه، حتى يساعد ذلك على تقليص فترات الغياب غير المشروع ولو أنها فترات مغلقة بشهادة طبية، والتي ينبغي أن تسلم إلى الرؤساء المباشرين خلال ثلاثة أيام بالوسط القروي، ويومين بالوسط الحضري.

والملاحظ في هذا الصدد، حسب ناشيد، أن العديد من المديرين يحتفظون بالشهادة الطبية لديهم، إما بسبب الجهل بالقانون، أو البعد عن مقر النيابة، أو لأسباب أخرى، الأمر الذي يخلق فجوة بين تاريخ تسليم الشهادة من طرف المعني، وتاريخ القيام بالمرقبة الطبية والإدارية.

أما في ما يتعلق بالمجالس واللجان المختصة، فقد تبث بالأمس، ومن خلال العديد من الملفات المعروضة على الإدارة، أن اختصاصات كل من المجالس الإقليمية الطبية، والمجلس الصحي بالرباط، غير واضحة بالشكل الذي يسهل به التمييز بين صلاحيات كل من الجهازين على حدة، سيما أن المجلس الصحي والذي يعتبر أيضا لجنة للإعفاء، غالبا ما يتكون من أعضاء يميلون إلى التلخص من العديد من الملفات، ولو أنها من اختصاصهم، بإحالتها على اللجان الطبية الإقليمية التي غالبا ما تعتبر، هي الأخرى، أن إجراء عملية الفحص الطبي أمر غير مرغوب فيه توخيا لما يمكن أن يؤول إليه الأمر من نشوب اصطدامات بين المعنيين بتلك الشهادات، وبين رؤساء المجالس الطبية الإقليمية الذين، هم في الوقت نفسه، لا يحصلون على أي تعويض مادي مقابل أتعابهم.

الصباح

## الرخص المرضية تضيع عقودا من العمل بنيابة آسفي

القانون باستصدار رخصة ثانية مدتها ثلاثة أشهر بمجرد انتهاء الأولى حتى لا يخضع للاقتطاعات التي تفرضها رخصة سنة أشهر متتالية، ومقابل ذلك أكد المصدر أن بعض الحالات صحيحة ويستحقها حاملوها من الجنسين.

وإذا كانت النساء تتصدران في غالب الأحيان قائمة المستفيدات من الرخص المرضية فإن زملائهن الذكور أصبحوا ينافسونهن بعدما ابتكر البعض عدة أساليب للتحايل على القانون في غياب الدور الحقيقي للجنة الطبية للفحص المضاد التي تبقى عاجزة أمام سيل الملفات الوافدة عليها.

تشير الأرقام إلى أن مجموع رخص الولادة التي تقدمت بها مجموعة من الملمات فاقت في السنة الماضية سبعين رخصة في مستويات الابتدائي، وبلغت الحسابات فإنها ضيعت على النيابة ما يفوق ثلاثمائة شهر عمل، وإذا أضيفت إليها الشواهد الطبية قصيرة

المدى والرخص طويلة المدى لذوي الأمراض المزمنة بالإعدادي والثانوي فإن المؤشر سيرتفع ليتجاوز ألف شهر في السنة الواحدة، وهو رقم كبير يستوجب تدخل الجهات المسؤولة من أجل الضرب بقوة على أيدي المتلاعبين و«العشاشين»، مثلما جاء على لسان مصدر نقابي.

وبينما تتفق الآراء على أن الإجراءات المعمول بها أظهرت فشلها في الحد من الظاهرة خصوصا أن الجهات المكلفة بها لا تكلف نفسها في الغالب حتى الرد على طلبات تلك الرخص، مشيرة إلى أن اللجان المختصة تبقى عاجزة عن معالجة ملفات الرخص المرضية وتلتزم الصمت.

وأشارت المصادر إلى أن البعض من حاملي الرخص المرضية الحقيقية يتفاجؤون أحيانا بالانقطاع دون سابق إنذار رغم القيام بالإجراءات القانونية، في حين لا يشمل ذلك «مزوريتها»، وأن

في غياب إحصائيات دقيقة تتحدث بعض الأرقام غير الرسمية عن تسبب الرخص المرضية في فقدان نيابة وزارة التربية الوطنية بمدينة آسفي عدة سنوات من العمل، حتى أن البعض قدرها بأكثر من خمسين سنة في العشرة الماضية، وفي الوقت الذي تشير فيه كثير من المصادر التعليمية إلى أن لجوء البعض إلى الرخص المرضية «الحقيقية والمفترقة» يضع على النيابة كثيرا من ساعات العمل التي هي في أمس الحاجة إليها مما يتسبب في عرقلة السير العادي لعملها، تتحدث أخرى عن استغلال مجموعة من «رجال التعليم» أساليب متعددة لاستصدار رخص مرضية غير صحيحة بالتواطؤ مع بعض الأطباء.

وفي السياق نفسه يؤكد مصدر نقابي أن الرخص المرضية قصيرة الأمد والتي لا تتعدى مدتها ثلاثة أشهر هي التي تفضلها الغالبية العظمى من هواتها، حتى أن البعض يلجأ إلى التحايل على

حسن الرفيق (آسفي)

### فني كذا العالمة

• مدرسون يعيشون بأوربا

ويتقاضون رواتب من الوزارة

• شهادات طبية لحالات

مرضية مفتعلة بالحسيمة

• الرخص المرضية

بين المشروعية والتجاوز

• أكاديمية تادلا أجرت 846

اقتطاعا من الأجور